

Distr.: General
24 September 2007

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

لجنة الميزانية والمالية

الدورة السادسة

نيويورك

٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

تقرير عن رصد تنفيذ المحكمة لتوصيات المراجع الخارجي للحسابات*

١. وفقاً لطلب لجنة الميزانية والمالية الوارد في تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة^(١)، يبين هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المحكمة في تطبيق توصيات المراجع الخارجي للحسابات، كي تنظر فيه اللجنة في دورتها المقبلة. وقد ذكرت اللجنة، في هذا الصدد، بتوصيتها الواردة في الفقرة ٢٤ من التقرير عن أعمال دورتها السابعة، وهي التوصية التي أشارت إلى أن إدراج جدول في التقارير المقبلة يبين التقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات السابقة من شأنه أن يشكل أداة مفيدة بالنسبة إلى اللجنة وإلى جمعية الدول الأطراف.^(٢)

٢. ويورد تقرير المراجع الخارجي للحسابات الجداول التالي ذكرها:

- تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٤
- تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٤ المقدم إلى الجمعية بشأن البيانات المالية عن الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٥.

٣. وتشتمل الجداول على أربع خانات تورد المعلومات التالية:

- ١- نص التوصية
- ٢- جهاز المحكمة المسؤول
- ٣- خطة العمل المحددة للتصدي للتوصية
- ٤- تاريخ الإنجاز المتوقع لخطة العمل.

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/6/CBF.2/3
(١) ICC-ASP/6/2.
(٢) ICC-ASP/5/23.

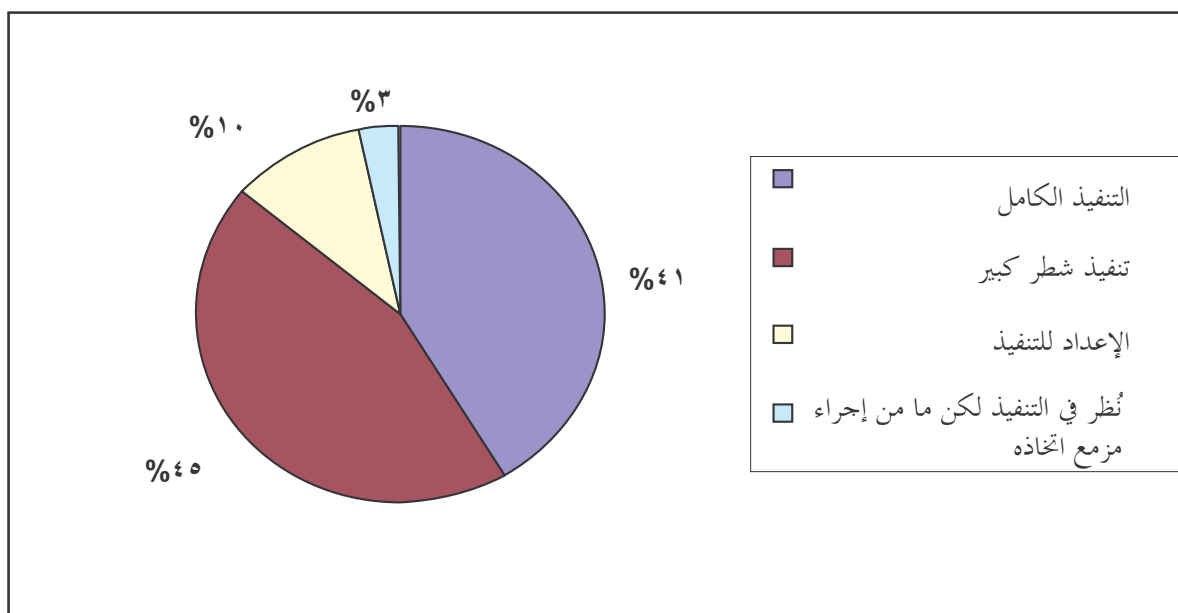
التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات

٤. يلخص الجدول ١ والشكل ١ حالة تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للحسابات (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥). وهناك عدد يتراوح ما بين ٢٥ و ٢٩ توصية من التوصيات التي نُفذت بالكامل أو نُفذ جانب كبير منها. ويجري حالياً الإعداد لتنفيذ ثلاث توصيات إضافية. وقُوبلت توصية واحدة بالرفض.

الجدول ١: حالة تنفيذ التوصيات

حالة التنفيذ	عدد التوصيات	النسبة المئوية
التنفيذ الكامل	١٢	%٤١
تنفيذ الشطر الكبير	١٣	%٤٥
الإعداد للتنفيذ	٣	%١٠
نُظر في التنفيذ لكن ما من إجراء مزعم	١	%٣
المجموع	٢٩	%١٠٠

الشكل ١: حالة تنفيذ التوصيات



٥. أُخذت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من نظام رصد مراجعة الحسابات للمحكمة، وهو نظام يتعقب تنفيذ كافة التوصيات التي ترد في مراجعة الحسابات. وستتم مستقبلاً زيادة تطوير هذا النظام لكي يشمل، في جملة أمور، جدولاً زمنياً بعمليات استعراض التوصيات.

تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٤

التوصية ١	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تضع المحكمة خطة للمشتريات تسمح لها بتحسين استخدام الموارد المالية طوال السنة وبالتالي بتجنب الارتفاع الكبير الحالي في مستويات النفقات المترجم بها، وأن تظل الخطة موضع الاستعراض الدقيق.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	وضعت خطة المشتريات. لا تزال في حاجة إلى تحسين.	عملية جارية
التوصية ٢	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تضع المحكمة إطارا واضحا ومنهجيا لمراقبة ورصد الميزانية، وإتاحة التقارير الشاملة عن الميزانية وتحليل الاختلافات، ولدعم التحسين في فحص الأداء المالي من جانب الإدارة العليا.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	جاري تنفيذ الإجراءات الموصى بها منذ عام ٢٠٠٦ وستدخل عليها التعديلات اللازمة عند تنفيذ هيكل الميزانية الجديد الذي يعد بنظام SAP. جاري تحسين عملية إتاحة التقارير الشاملة عن الميزانية بصورة مستمرة.	جارية
التوصية ٣	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تنظر الدول الأطراف في مزايا تقييد عمليات النقل داخل البرامج الرئيسية وبين الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالتكاليف المتصلة بالموظفين والتكاليف غير المتصلة بالموظفين، وبأن تنظر في اشتراط تبليغ الدول الأطراف بأي عمليات نقل كبيرة من الاعتمادات التي تمت الموافقة عليها أصلا في الميزانية.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	(أ) متقادم (انظر قرار الجمعية). (ب) قيد التنفيذ.	أنجزت

التوصية ٤	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تعتمد الإدارة إلى وضع نهج استراتيجي واضح في مجال التخطيط من خلال صياغة أهداف وأولويات على أعلى المستويات توفر الأساس لوضع الأولويات المتعلقة بموارد البرامج الفرعية.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	أنجزت تقريباً، الخطة الإستراتيجية، ميزانية ٢٠٠٧ .	جارية في ٢٠٠٨
التوصية ٥	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بالموافقة في وقت مبكر على البارامترات والافتراضات الأساسية التي تقوم عليها عملية وضع الميزانية. علاوة على ذلك نشجع المحكمة على النظر في الحاجة إلى تمديد الأجل الزمني المخصص لتقديم مشروع الميزانية وذلك لإتاحة ما يكفي من الوقت لاستعراضها من قبل الإدارة.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	أنجزت بدون نجاح. قررت لجنة الميزانية والمالية عكس ذلك.	أنجزت
التوصية ٦	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تضع الإدارة أهدافاً واضحة ومحددة وقابلة للقياس لعملية وضع الميزانية وبأن تكملها إجراءات تنص على تقديم تقارير إلى الدول الأطراف عن إنجاز هذه الأهداف.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	أنجزت وقيد التنفيذ.	أنجزت
التوصية ٧	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تتخذ المحكمة الآن خطوات لإنشاء مجلس مراقبة الممتلكات امتثالاً للنظام المالي.	قلم المحكمة	أنشئ مجلس مراقبة الممتلكات على النحو الوارد في النظام المالي.	أنجزت

التوصية ٨	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي الجمعية بأن تنظر في الحاجة إلى توضيح ترتيبات المساءلة عن استخدام الموارد المالية ضمن هياكل المحكمة وأجهزتها وبأن تنظر في مجالات جديدة لم تغطها سابقا النظم المتصلة بالأمانة وأمانة الصندوق الاستثماري للضحايا.	جمعية الدول الأطراف	ينبغي أن تنظر الجمعية في التوصية. وستشير أمانة الجمعية هذه المسألة في الدورة التاسعة للجنة الميزانية والمالية.	نهاية عام ٢٠٠٧
التوصية ٩	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي المحكمة بأن تعد بيانا سنويا عن المراقبة الداخلية كجزء من البيانات المالية لتأكيد تطبيق آليات المراقبة الداخلية على الفترة المالية.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	طلبت المحكمة من المراجع الخارجي للحسابات توضيحات بشأن هذه التوصية.	جارية
التوصية ١٠	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي لجنة الميزانية والمالية والجمعية بالنظر في إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات تسند إليها الاختصاصات الملائمة باستعراض مدى كفاية نواحي المراقبة الداخلية ولتوفير ضمان موضوعي بأداء مهام المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات على أساس منتظم.	لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف	لجنة المراقبة.	أنجزت

التوصية ١١	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن ترسي المحكمة آلية للتقييم المنهجي للمخاطر وإدارتها لمساعدة المديرين على تحديد وضبط المخاطر التشغيلية أو الاقتصادية.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	استهل مشروع إدارة المخاطر بالاقتران مع التخطيط الاستراتيجي في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتشمل المرحلة الأولى وضع نظام لإدارة المخاطر. والمرحلة الثانية هي مرحلة تنفيذ هذا النظام. وسيستعرض هذا النظام بانتظام في مراحل مقبلة.	المرحلة الأولى: الربع الأول من عام ٢٠٠٨ المرحلة الثانية: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨
التوصية ١٢	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تكون استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للمحكمة متكيفة مع أهدافها التنفيذية الأساسية وأن تدرج في عمليات تخطيط تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى وضع أولويات ودراسة المزايا مقارنة بالتكاليف. علاوة على ذلك نشجع على وضع المزيد من التقارير الواضحة والمختصرة وعالية المستوى المقدمة إلى كبار المسؤولين لتسهيل الإدارة والرقابة السليمين للموارد.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	أنجزت.	أنجزت وجاري التنفيذ (انظر ميزانية ٢٠٠٨)

التوصية ١٣	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي الإدارة بإعداد خطة عمل مفصلة لاستعراض ورصد الكيفية التي يمكن بها التصدي لتوصيات المراجعة الخارجية للحسابات. وينبغي أن تكون هذه الخطة جزءاً من عملية متواصلة وتخضع للتدقيق من قبل لجنة الميزانية والمالية بغية تعزيز ترتيبات المحكمة القائمة بخصوص الإدارة.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	أنجزت و قيد التنفيذ.	أنجزت و جارئة

تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٤ الموجه إلى جمعية الدول الأطراف بشأن البيانات المالية للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

التوصية ١	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
مواصلة رصد حالة الاشتراكات المقررة وإبلاغ لجنة الميزانية والمالية بها.	قلم المحكمة	أنجزت.	جارئة
التوصية ٢	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
أن تبقى المحكمة قيد الاستعراض سياسة المحاسبة الجارية فيما يتصل بالاشتراكات المقررة غير المسددة وضرورة الاحتياط لعدم تسديد الاشتراكات.	قلم المحكمة	ترفض المحكمة هذه التوصية.	أنجزت

التوصية ٣	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
أن تضع المحكمة إستراتيجية لتخطيط المشتريات وأن تضع إجراءات ملائمة تتصل بدورة الميزانية والفترة المالية.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	قيد التنفيذ، الخطة الإستراتيجية، خطة المشتريات.	جارية
التوصية ٤	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
تطبيق إجراءات منهجية وموثقة لرصد الميزانية تشمل تحليل الاختلافات عن الميزانية وخطة المشتريات والتبليغ عنها.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	جاري تنفيذ الإجراءات الموصى بها منذ عام ٢٠٠٦ وستدخل عليها التعديلات اللازمة عند تنفيذ هيكل الميزانية الجديد الذي يعد بنظام SAP. جاري تحسين عملية إتاحة التقارير الشاملة عن الميزانية بصورة مستمرة.	٢٠٠٦ - جارية
التوصية ٥	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
أن تلتزم المحكمة تسديد الرصيد المتبقي للصندوق الاستئماني للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن عمليا لوضع الأصول تحت السيطرة الإدارية الكاملة للمحكمة وتقليل التعرض لتقلبات سعر الصرف في المستقبل.	قلم المحكمة	وردت الأرصدة المتعلقة بالصندوق الاستئماني من الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وسويت الحسابات ذات الصلة بالكامل.	أنجزت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

التوصية ٦	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>أن تنظر المحكمة في وضع إستراتيجية للمخاطر وعمليات منهجية لإدارة المخاطر في إطار التطوير المستمر لترتيبات الإدارة من أجل دعم العمليات المقبلة.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>استهل مشروع إدارة المخاطر بالاقتران مع التخطيط الاستراتيجي في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتشمل المرحلة الأولى وضع نظام لإدارة المخاطر. والمرحلة الثانية هي مرحلة تنفيذ هذا النظام. وسيستعرض هذا النظام بانتظام في مراحل مقبلة.</p>	<p>المرحلة الأولى: الربع الأول من عام ٢٠٠٨ المرحلة الثانية: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨</p>
التوصية ٧	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>أن تطبق المحكمة نظام التعميمات المنهجية والدورية على الموظفين للتأكد من أي مصالح مالية أو غير مالية وتسجيل جميع الإعلانات في سجل مصالح مركزي وأن تقوم أيضا بتعيين وتسجيل أية هدايا أو ضيافة أو غير ذلك من المزايا الناشئة خلال الخدمة بشكل يمكن الإدارة من استعراضها ورصدها.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>ينبغي أن يقدم كل موظف جديد الإقرارات الكتابية ذات الصلة عند التعيين. وينبغي أن يستوفي جميع الموظفين هذه المعلومات سنوياً.</p>	<p>أنجزت</p>

تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام ٢٠٠٥

التوصية ١	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نظرا لمضي الوقت بدون توقف، نوصي بأن تبذل المحكمة قصارى جهدها لاستكمال الترتيبات اللازمة لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة وبأن تتخذ الترتيبات اللازمة لإجراء تقييم اكتوبري كامل عند تعيين مدير للنظام.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>أختبرت شركة التأمين المختصة بنظام المعاشات التقاعدية للقضاة ووافقت الجمعية عليها في دورتها الأخيرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وورد تقييم اكتوبري كامل من شركة التأمين (Allianz NL) ونقحت البيانات المالية لتعكس المبالغ الجديدة. ومن المتوقع أن يتم التعاقد مع شركة Allianz بصورة نهائية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.</p>	<p>الربع الثالث من عام ٢٠٠٧</p>
التوصية ٢	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نوصي بتنفيذ سلسلة من المراجعات الإدارية للتحقق من دقة البيانات المدخلة في جداول البيانات والنظم الأخرى مثل كشوف المرتبات التي تعد بنظام SAP.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>تستعرض حاليا البيانات والمعلومات المستعملة في جداول البيانات بمزيد من الانتظام وتتخذ المحكمة الإجراءات اللازمة لوقف استخدام جداول البيانات في كشوف مرتبات الموظفين والانتقال إلى نظام SAP. وسيكون الانتقال إلى نظام SAP تشغيليا في نهاية عام ٢٠٠٧.</p>	<p>كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧</p>

التوصية ٣	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن تكفل المحكمة مراجعة التقارير الاستثنائية روتينيا من جانب الإدارة للتحقق من التغييرات في البيانات الدائمة وتأكيد دقتها.		ستعد تقارير استثنائية لاستعراض بيانات كشف المرتبات كجزء من المشاريع المتعلقة بنظام SAP. وسيكون التخطيط الجاري للتنفيذ تشغيليا في نهاية عام ٢٠٠٧.	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
التوصية ٤	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نشجع المحكمة على الإسراع في تطوير نظام رصد الميزانية لتمكين المسؤولين عن إدارة الميزانية من الاستفادة من هذا النظام قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وسيسمح هذا لمديري الميزانية باستخدام مواردهم بمزيد من الفعالية عن طريق رصد الميزانية بمزيد من التفصيل.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	تتاح الآن التقارير المتعلقة بالميزانية على الخط مباشرة عن طريق نظام SAP.	أُنجزت
التوصية ٥	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
نوصي بأن يضع المسجل خطة عمل لكل مراجعة يقوم بها المراجع الداخلي للحسابات وبأن تُخطر الأجهزة ذات الصلة بالمحكمة المعنية بنتائج المراجعة. بمضمون هذه الخطة.	قلم المحكمة ومكتب المدعي العام	تسجل جميع التوصيات الداخلية والخارجية في وثيقة واحدة. وأسندت المسؤوليات المتعلقة بكل توصية، حسب مفهوم مكتب المدير الإداري لقلم المحكمة، إلى الجهاز المختص. وأرفق بكل توصية، عند الإمكان، وصف للأعمال المتوقعة وتاريخ الإنجاز. ولا تزال العملية الاستعراضية جارية.	جارية

التوصية ٦	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نوصي باعتماد المعايير المحاسبية المستقلة التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في المحكمة بوصفها إطارا مناسباً لتقديم التقارير المالية، ونوصي المحكمة بأن تعد إستراتيجية مفصلة لتنفيذ هذا التطور.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>ستجري المحكمة استعراضاً للآثار المترتبة على تغيير معايير المحاسبة المعمول بها في المحكمة إلى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، بما في ذلك للتأثير على ميزانيتها وعلى نظام SAP. واشترك رؤساء شعبة الخدمات الإدارية المشتركة (المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) في الاجتماعات التنسيقية لمجموعة المستخدمين لنظام (SAP) في منظومة الأمم المتحدة المخصصة جزئياً لقضية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.</p>	<p>كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧</p>
التوصية ٧	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نوصي بأن تنشئ المحكمة لجنة مستقلة للحسابات تكون أغلبيتها من الممثلين الخارجيين المستقلين. وينبغي أن تركز لجنة مراجعة الحسابات على تعزيز المراقبة الداخلية الفعالة، وأن تعمل على الاستفادة من الموارد المأمونة بأفضل وجه ممكن، وأن ترصد النواتج الداخلية والخارجية لمراجعة الحسابات، وأن تجري تقييماً لفعالية إدارة المخاطر.</p>	<p>المحكمة</p>	<p>لا تزال عملية إنشاء لجنة مراجعة الحسابات جارية. وكانت المقابلات مع الممثلين الخارجيين المحتملين ستتم في أيار/مايو ٢٠٠٧ ولكن أجلت هذه المقابلات لمرض أحد المرشحين.</p>	<p>بناء على نتيجة المقابلات. الإنجاز متوقع في الربع الثالث من هذا العام.</p>

التوصية ٨	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نوصي بأن تقوم المحكمة، في نطاق عملية التخطيط الاستراتيجي، بتحديد المخاطر وأن تنشئ سجلا للمخاطر للاعتماد عليه في إدارة احتمالات تجسد المخاطر والآثار المترتبة عليها. وينبغي أن تحدد المحكمة أيضا الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر لإمكان إدارتها بمستوى مقبول. وينبغي مراجعة سجل المخاطر بانتظام وتحديثه.</p>		<p>بلغت الخطة الإستراتيجية مرحلة تحديد الاستراتيجيات، بما في ذلك تقييم المخاطر. واستهل مشروع إدارة المخاطر بالاقتران مع التخطيط الاستراتيجي في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتشمل المرحلة الأولى وضع نظام لإدارة المخاطر. والمرحلة الثانية هي مرحلة تنفيذ هذا النظام. وسيستعرض هذا النظام بانتظام في مراحل مقبلة.</p>	<p>المرحلة الأولى: الربع الأول من عام ٢٠٠٨ المرحلة الثانية: الربع الثالث من عام ٢٠٠٨</p>
التوصية ٩	المسؤولية	خطة العمل	تاريخ الإنجاز المتوقع
<p>نوصي بإعداد خطط للمشتريات وتقديمها إلى إدارة المشتريات لتمكينها من إدارة المشتريات بمزيد من الفعالية والتوازن طوال العام. وينبغي أن يكون الهدف من هذه الخطط هو القضاء على الارتفاع البالغ للمشتريات في نهاية العام.</p>	<p>قلم المحكمة ومكتب المدعي العام</p>	<p>وضعت خطة للمشتريات في عام ٢٠٠٦ لرصد معظم الحسابات الرئيسية للمحكمة. وأدت هذه التجربة القيّمة إلى توسيع نطاق هذه الخطة لتشمل التوقعات المالية الكلية للمحكمة، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بملاك الموظفين. وجاري تنفيذ هذا الهيكل الجديد.</p>	<p>أنجزت وجاري التنفيذ</p>